الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٥
المعقودة يوم الثلاثاء
١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة

الرئيس: السيد تشيرينغ (بوتان)

المحتويات

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)

../..

هذه المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.3/50/SR.5
29 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع) (A/50/18، A/50/425-S/1995/787، A/50/467، و 468، و 476، و 493)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: حـــــق الشعوب في تقرير المصير (تابع) (A/50/485، و A/50/390 و Add.1، و A/50/407)

١ - السيد غيليه - أنهانهانزو (المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان): قدم التقرير المتعلق بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب وأشكال عدم التسامح ذات الصلة (A/50/476)، وعملا بقرار الجمعية العامة ١٤٧/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وبعد أن أوجز مضمون الفروع التي يتألف منها التقرير، أشار المقرر الخاص أيضا إلى أن التقرير يتضمن كذلك الملاحظات المرسلة من الحكومات والمنظمات غير الحكومية، التي وردت بعد نشر التقرير السابق (A/49/677) والمتصلة بتحليل معاداة السامية، وحالة النساء اللائي يخدمن في المنازل وقد جئن من الهند، وسري لانكا، والبنغال، والفلبين للعمل بالكويت، والاتهامات بوقوع حوادث عنصرية وحوادث كراهية الأجانب في ألمانيا. ويرد في الفقرة ١٧ من التقرير ما توفر لدى اللجنة الثالثة من معلومات عن رد الفعل الذي أثارته معالجة هذه المسائل لدى حكومتي الكويت وألمانيا قبل عرض التقرير.

٢ - وأشار المقرر الخاص بعد ذلك إلى البعثات التي أوفدت، في الفترة الواقعة بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، إلى الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا. وفي التقرير الذي قدم بشأن أولى هذه البعثات إلى لجنة حقوق الإنسان في جلستها ٥١، أفادت النتيجة التي تم التوصل إليها بأن الأشكال الكامنة للعنصرية والتمييز العنصري السائدة في الولايات المتحدة إنما تستند إلى عوامل تاريخية، واجتماعية، ونفسية وهيكلية. وفي حالة البرازيل، تبين أن الحالة السائدة معقدة للغاية، بحيث ينبغي تحليل العلاقة بين السبب والنتيجة بالنسبة إلى الحالة الاقتصادية والاجتماعية للسكان أو الفئات الاجتماعية "للمستبعدين" وتاريخ تهميش السود، والهنود والأنواع العديدة من المخلَّطين من ناحية العوامل التاريخية التي كانت قائمة عند ميلاد البرازيل، مثل الرق والاستعمار، وتطورها الاجتماعي والاقتصادي. وفي ألمانيا، التي تواجه انبعاثا جديدا للنازية واليمين العنصري المتطرف، ومعاداة اليهود وكراهية الأجانب، ثمة مرحلة ملتهبة اتسمت بالإقدام على المحاولات الإجرامية والحرائق المتعمدة، ويبدو أنها تحالفت مع الكراهية اليومية للأجانب، كما أنها تعطي أولوية إلى الألمان المتخلفين عن الامبراطورية التي تهاوت. وفي فرنسا يواجه المجتمع والحضارة نفسها أزمة تتمثل في الكراهية المتزايدة للأجانب التي تحولهم إلى كباش فداء. والمشكلة الحقيقية اليوم هي الإسلام. وهو الديانة الثانية في البلد. وتعزز الأعمال الإرهابية من مشاعر الخوف والرفض والازدراء تجاه الأجانب، مما يجعل الحالة اليوم أكثر صعوبة. بيد أن الشعب الفرنسي قادر على الاستجابة لهذا التحدي. وستقدم التقارير المتعلقة بالبعثات التي أوفدت إلى البرازيل وألمانيا وفرنسا إلى لجنة حقوق الإنسان في جلستها ٥٢.

٣ - وقال إنه تجدر الإشارة بصفة عامة، إلى أن المظاهر المنظمة والواضحة للعنصرية ومعاداة السامية انخفضت بفضل التدابير التشريعية والإدارية التي اتخذت لمكافحتها من جانب البلدان المتأثرة، أي ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة. ورغما عن ذلك، تستمر السلوكيات والاتجاهات العنصرية، وإن اكتسبت أشكالا أشد مراوغة. وأوضح أن التمييز العنصري يتجدد بفعل مبررات اقتصادية، ودينية واجتماعية، وفيما يزداد تعقيد التشريعات المتعلقة بالهجرة، حتى أصبح الحصول على تأشيرات أمرا عسير المنال. وتنسب إلى الأجانب جميع الشرور التي يعاني منها البلد المستقبِل دون النظر إلى ما ساهموا به في سبيل التنمية الاقتصادية الوطنية. ولتشجيع إدماج وقبول الأجانب يجدر البحث عن حلول في المدى القصير، أما في المدى الطويل فيكمن الحل في التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وينبغي لعقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥-٢٠٠٤) أن يضع برامج محددة في مجال حقوق الإنسان والتعددية الثقافية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن في قرار للجمعية العامة الطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أن تأخذ في الحسبان في ميزانيتها البرنامجية وضع برنامج لدراسات حقوق الإنسان يكون بمثابة مادة دراسية.

٤ - وفي النهاية شدد المقرر الخاص ضمن نتائج وتوصيات أخرى في تقريره على ضرورة أن تمتنع الدول، لدى تصديقها على الاتفاقات ذات الصلة بحقوق الإنسان، عن إبداء تحفظات أو أن تسحب تلك التي أبدتها من قبل. كما يلزم خفض القيود عند منح تأشيرات لمواطني بلدان الجنوب. وتطرق أيضا إلى ضرورة التزام وسائل الإعلام بتجنب إشاعة التحيز والقوالب النمطية العنصرية وإلى اتخاذ تدابير جذرية لإغلاق محطات الإذاعة التي تحض على الكراهية العرقية والعنصرية. وأعرب المقرر الخاص عن رغبته، عملا بتوصيات مركز سيمون ويزنتال، في فرنسا، في توصية الجمعية العامة بإنشاء آلية مراقبة لمتابعة استخدام وسائل الإعلام من أجل الدعوة إلى الكراهية العنصرية والتمييز العنصري.

٥ - السيد تيليس ريبيرو (البرازيل): أشار إلى البندين ١٠٣ و ١٠٤ من جدول الأعمال قائلا إن وفده يرغب في أن يؤكد من جديد التزامه بالقضاء على العنصرية والتمييز العنصري في العالم كي يتسنى لجميع أعضاء المجتمع الدولي التمتع بالقيم الديمقراطية. وأوضح أن المجتمع البرازيلي يتميز بتنوع أعراقه وأصوله الإثنية وباحترام مبدأ المساواة بين البشر. وثمة اقتناع بأن المسائل العنصرية لا يمكن تناولها إلا من خلال الحوار والتسامح والانفتاح. وهذا هو موضوع التقرير الدوري العاشر لحكومة البرازيل، المقدم عملا بالمادة ٩ من الاتفاقية الدولية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وهو تقرير يعبر بصدق عن الحالة في البرازيل التي تستند إلى العملية الديمقراطية المتمثلة في التشاور بين الحكومة والمجتمع. وبتقديمها لهذا التقرير، تؤكد البرازيل الأهمية التي تعلقها على القضاء التام على التمييز العنصري.

٦ - وأردف قائلا إن تعيين مقرر خاص مكلف بالنظر في الأشكال المعاصرة للعنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب والأشكال المتصلة بها من عدم التسامح يرجع إلى القلق العميق إزاء انتشار هذه الاتجاهات في المجتمع الدولي، ومنها نزعة "التطهير العرقي" التي تدعو إلى انزعاج خاص. وأوضح أن البرازيل، التي كانت من مقدمي مشروع القرار الصادر في هذا الصدد، أصرت في مناسبات مختلفة، على

ضرورة أن تتاح للمقرر الخاص جميع الوسائل اللازمة لاضطلاعه بولايته. وبروح الانفتاح والشفافية التي يتسم بها سلوك البرازيل في مجال حقوق الإنسان، استقبلت الحكومة المقرر الخاص الذي قام بزيارة البلد في حزيران/يونيه ١٩٩٥ لمقابلة الموظفين، والمشرعين وممثلي المنظمات غير الحكومية حتى تتكون لديه رؤية شاملة للحالة في هذا المجال. وبعد أن أحاطت البرازيل علما بالملاحظات الواردة في التقرير الأولي للمقرر الخاص، فإنها تنتظر باهتمام التقرير الكامل الذي سيقدمه المقرر الخاص إلى لجنة حقوق الإنسان في عام ١٩٩٦، وتعرب عن أملها في أن تقدم له جميع البلدان التي يزورها سبل التعاون اللازم للاضطلاع بولايته.

٧ - واختتم كلامه قائلا إنه نتيجة لسلسلة من الأحداث الأخيرة، عادت مسألة تقرير المصير لتجتذب انتباه المجتمع الدولي، منوها إلى أنه قد انضمت إلى عضوية الأمم المتحدة، دول حصلت على استقلالها مؤخرا، مما سيعزز الطابع العالمي للمنظمة. وقد أيدت البرازيل مرارا وتكرارا كفاح الشعوب من أجل ممارسة إرادتها وتقرير مصيرها، رغم ما تتسم به الصلة بين تحقيق تقرير المصير وحماية حقوق الإنسان للأقليات من تعقيد بالغ. وأوجه التحيز في هذا المجال يمكن أن تشجع الانفصال على أساس الاعتبارات العرقية. ويلزم تماما إيضاح أن تقرير المصير حق أساسي من حقوق الإنسان لأولئك الذين خضعوا للاستعمار ولأشكال أخرى من السيطرة الأجنبية، بيد أنه لا ينبغي استخدام هذا الحق في تهديد السلامة الإقليمية والوحدة السياسية للدول المستقلة ذات الحكومات الشرعية التي تحترم احتراما كاملا المبادئ الديمقراطية وحقوق الأقليات. ومن هذا المنظور تصبح الديمقراطية هي العامل الفاصل في التمييز بين حق تقرير المصير وبين التصرفات الموجهة نحو التجزئة. ويكمن الحل في الاهتداء إلى الوسيلة الكفيلة بدعم النظم السياسية الديمقراطية والنيابية تحقيقا لمصلحة الجميع.

٨ - السيد سوخونا (موريتانيا): قال إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص على حرية ومساواة جميع البشر ويرفض المذاهب العنصرية بوصفها أخطر ما يهدد المساواة بين جميع الأشخاص. وأوضح أن نهاية الفصل العنصري التي شكلت نصرا لجميع الشعوب لا تعني، مع ذلك، نهاية الكفاح ضد العنصرية والتمييز العنصري. ولهذا السبب، أعلنت الجمعية العامة العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، وكرس المؤتمر الدولي المعني بحقوق الإنسان فصلا في وثيقته النهائية للمساواة، والكرامة والتسامح ورأى أن القضاء على العنصرية والتمييز العنصري يشكل هدفا أوليًّا للمجتمع الدولي.

٩ - وأردف قائلا إنه في الوقت الحالي تمارس الحركات والجماعات أو الأشخاص ذوي الاتجاهات العنصرية والقائلين بكراهية الأجانب بشكل متكرر دورا في الخفاء. وهم يستغلون الاضطراب والتخبط من أجل افتعال مواجهة بين الجماهير البريئة وبين قطاعات أخرى من السكان، تتكون في بعض الأحيان من المواطنين، وكثيرا ما تتكون من المهاجرين. والخطر الآخر الذي تمثله هذه الحركات والجماعات هو استغلال الحريات التي يوفرها القانون لتقويض أساسه. ثم تأتي شحَّة الموارد وانحطاط الأحوال الاجتماعية الاقتصادية ليشكلا أرضية خصبة لنشر الآراء العنصرية وكراهية الأجانب. ويؤثر هذا على الدول النامية التي تواجه حالة اقتصادية دولية غير مواتية، ثم على الدول المتقدمة النمو التي تصبح فيها مجتمعات المهاجرين

بشكل متزايد ضحايا لأعمال كراهية الأجانب، والعنصرية وعدم التسامح. وهكذا فجميع بلدان العالم متأثرة بهذه المشكلة، نظرا لأن الاعتداء على رجل أو امرأة أو طفل يعتبر اعتداء على كرامة البشرية جمعاء.

١٠ - واختتم كلامه قائلا إن ازدياد الأعمال العنصرية وكراهية الأجانب يحمل في طياته خطر تهميشها. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أهمية التوصيات التي صاغها المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان لتعبر عن فهم عميق للظاهرة ويشكل العمل بها، دون أدنى شك، إسهاما ملموسا في القضاء على جميع الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب وعدم التسامح. على أنه تجدر الإشارة كذلك، إلى أن مناقشة هذه المسألة، بعد ٥٠ عاما من إنشاء الأمم المتحدة، يشكل في حد ذاته إخفاقا للمجتمع الدولي. وأفضل طريقة لحل هذه المشكلة والقضاء عليها هي تعزيز التضامن، نظرا لأن اليوم الذي سيشهد تضامنا حقيقيا بين الشعوب والبشر، سيعني القضاء على المصادر التي تغذي العنصرية والتمييز العنصري. ويلزم تضافر الجهود الكفيلة بالوصول إلى عالم أكثر تضامنا، وأكثر ترابطا وأكثر اتحادا.

١١ - السيد راو (استراليا): قال إن استراليا تولي اهتماما خاصا لمكافحة العنصرية وآثارها على سكانها الأصليين وسكانها المتعددي الثقافات. وأوضح أن الأمم المتحدة قد أدت دورا حاسما في الكفاح ضد العنصرية، وتجدر الإشارة الى أنه توجد حاليا ١٤٣ دولة طرفا في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وتحث استراليا البلدان التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك، كما تحث الدول الأطراف في الاتفاقية على صياغة الإعلان اللازم الذي يسمح بالإبلاغ المباشر لشكاوى الأشخاص الى اللجنة المعنية بالأمم المتحدة. وللاشراف على تنفيذ الالتزامات التي تتعهد بها الدول، يلزم، في جملة أمور، أن تقبل الحكومات تعديلا للاتفاقية ينص على تمويل لجنة القضاء على التمييز العنصري من الميزانية العادية.

١٢ - وأردف قائلا إنه يمكن تحسين كفاءة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضاء على التمييز العنصري من خلال تنسيق مختلف المبادرات الهامة المنفذة حاليا. والعقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري هو البرنامج الرئيسي لأنشطة الأمم المتحدة. بيد أن برنامج عمل العقد الثالث ينبغي النظر فيه في سياق عقد التثقيف في مجال حقوق الإنسان والعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، كيما تطرح برامج عمل هذه العقود الثلاثة بحيث تتكامل فيما بينها. وفي ضوء حقيقة أن السكان الأصليين في العالم يعتبرون ضحايا لأشكال معينة من العنصرية والتمييز العنصري. ينبغي أن يكون برنامج عمل العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم بمثابة تكملة طبيعية لبرنامج العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري.

١٣ - وأضاف قائلا إن العنصرية تتخذ في الوقت الحالي أشكالا مختلفة. فالحاصل أن الملايين من الناس يتأثرون بالمنازعات المدمرة الناشبة بين الدول. ويمارس "التطهير العرقي" في هذه المنازعات في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا. وهذان النزاعان ليسا سوى اثنين من المنازعات الداخلية الكثيرة والواسعة النطاق التي تحدث في العالم. وبرغم أن الخلافات الدينية أو العرقية هي المصدر الشائع للنزاع بين الدول، فإنها لا تشكل دائما مقدمة النزاع. وتطرق الى استراليا ووصفها بأنها مجرد مثال، ضمن أمثلة عديدة، على نجاح مجتمع متعدد الأعراق ومتعدد الثقافات. ويمكن النظر الى التنوع باعتباره مصدرا للإبداع وزيادة

الانتاج. وتلك كانت رسالة المؤتمر العالمي للتنوع الثقافي، الذي عقد في استراليا في نيسان/ابريل، وهو المؤتمر الأول من نوعه الذي جمع بين ممثلي العالم أجمع للنظر في الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للتنوع.

١٤ - واختتم كلامه مستدركا أن استراليا تعاني رغما عن ذلك مشاكل من هذا النوع، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالسكان الأصليين. وقال إن تراث المظالم الماضية لا يزال يتجلى في الانخفاض الشديد لمتوسط الأجل المتوقع للحياة، وفي انخفاض مستويات الصحة والتعليم، وفي الأعمال الجسيمة الخطورة وفي أعداد المسجونين غير المقبولة. وذكر أن حكومة استراليا على علم بهذه الحالة وهي ملتزمة بضمان المراعاة التامة لحقوق الإنسان وحمايتها للسكان الأصليين. ومن أهم التدابير التي اتخذت في هذا الشأن، قانون عام ١٩٩٣ بشأن حقوق الملكية للسكان الأصليين الذي أقره برلمان الكمنولث، ورفض رفضا قاطعا فساد قانون الأراضي التي لا يملكها أحد. وقد أصدرت جميع الولايات والأقاليم الاسترالية تشريعات متكاملة في الإطار الذي حدده هذا القانون. وقد كان عام ١٩٩٥ من المعالم البارزة في الجهود المبذولة لمكافحة العنصرية، نظرا للاحتفال بالذكرى العشرين للتشريع الاتحادي لمكافحة التمييز، وقانون مكافحة التمييز العنصري لعام ١٩٧٥، الذي طبقت بموجبه في استراليا أحكام الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وقد بدأت عملية تقييم ودراسة لهذا القانون، أدت الى مجموعة من التعديلات الهامة التي تكفل أن يتم من خلال هذا القانون معالجة التمييز بصورة منهجية وتحسين حل المنازعات كما تكفل أن يكون القانون المذكور أكثر قبولا وفاعلية. وقد جاءت هذه الدراسة في حينها إذ راعت ما طرأ من التغييرات الاجتماعية، والسياسية، والديمغرافية في استراليا في السنوات العشرين الأخيرة. كذلك فقد بدأ هذا العام نفاذ القانون الخاص بمكافحة الكراهية العنصرية، مما أتاح سحب استراليا تحفظها على الاتفاقية.

١٥ - السيد بورونومو (اندونيسيا): قال إن الأمم المتحدة حققت في العقود الخمسة الأخيرة نجاحا كبيرا في مجال مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وتحقق ذلك، أساسا بإنهاء الفصل العنصري. ثم جاء المؤتمران العالميان لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري اللذان عقدا في عام ١٩٧٨ و ١٩٨٣، ليعبرا عن تصميم المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير فعالة وإنشاء نظام عالمي أكثر عدلا وأمنا واستقرارا. ونبه الى أن العالم شهد انبعاث الأعمال العنصرية، التي اكتسبت سمات أكثر خبثا، ومن ذلك مثلا التعصب في الوطنية والتطهير العرقي، اللذان لا يزالان يشكلان مصدرا للعنف وعدم الاستقرار في جميع المناطق.

١٦ - وأردف قائلا إن الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة تهيئ فرصة طيبة لإعادة تأكيد الكفاح ضد العنصرية والتمييز العنصري بوصفه أولوية عالمية ولإعطاء قوة دفع جديدة لتنفيذ الأهداف المتوخاة في العقد الثالث للكفاح ضد العنصرية والتمييز العنصري. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، الى أن المجتمع الدولي، في المؤتمر العالمي الثاني المعني بحقوق الإنسان، الذي عقد في عام ١٩٩٣، وضع في صدارة أهدافه هدف القضاء الناجز والشامل على جميع أشكال العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب وعدم التسامح؛ وفي برنامج عمله، حث الحكومات على اتخاذ تدابير فورية ووضع سياسات راسخة لمنع ومكافحة جميع أشكال ومظاهر العنصرية، وكراهية الأجانب وعدم التسامح. وفي هذا السياق يرى وفد أندونيسيا أن

نشر وتوزيع نموذج تشريعي بشأن العنصرية والتمييز العنصري يمكن أن يفيدا الحكومات عند اتخاذها هذه التدابير. وأوضح أن اندونيسيا عازمة على تطبيق الإعلان وبرنامج العمل، اللذين تمت الموافقة عليهما في مؤتمر فيينا. وبالاضافة الى ذلك، فإن الجهود المبذولة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ليست لازمة فقط لتنفيذ الأهداف المحددة في فيينا منذ سنتين، ولكن أيضا لتنفيذ الأهداف المحددة في سان فرانسيسكو منذ ٥٠ عاما. والتزام اندونيسيا بهذه المهمة ينطلق من دستورها الوطني، الذي ينص على تهيئة ظروف العدالة الاجتماعية والسلم بشكل دائم. كذلك، فإن اندونيسيا، بوصفها عضوا في حركة بلدان عدم الانحياز، تدعو الى المثل الشاملة العليا في العدالة، والانفتاح وعدم التمييز.

١٧ - وخلص الى القول بأن مبادرات الأمم المتحدة لا تزال أساسية من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ومظاهر كراهية الأجانب وأن برنامج عمل العقد الثالث وسيلة ناجعة ومتاحة أمام المجتمع الدولي لتحقيق هذا الهدف. وقد وضع برنامج العمل هذا في ضوء مراعاة الحالة الاقتصادية العالمية وقيود الميزانية المتخذة في كثير من الدول الأعضاء. وفي ضوء الأنشطة الأساسية المتوخى الاضطلاع بها لبلوغ الأهداف المنشودة في المدى الطويل. بيد أن الأنشطة المتصلة بالعقد الثالث تواجه للأسف عقبات نظرا لنقص التمويل. ويواجه مركز حقوق الإنسان مشاكل في بدء الأنشطة المتصلة بالعقد الثالث في ضوء نقص الموارد البشرية والمالية. بل تعاني المنظومة كلها من نقص الموارد. ومن ثم فلكي يحقق العقد النجاح المنشود، يلزم التوصل الى حل لهذه المشكلة. وتعلق اندونيسيا، وهي بلد متعدد الأعراق، أهمية كبرى على تنفيذ هذه الأهداف التي حددها العقد الثالث وهي عازمة على تعزيزها وصولا الى حل عالمي لهذه المشكلة.

١٨ - السيد شاكور خان (باكستان): أشار الى أن ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينصان على مراعاة كرامة الإنسان ويحثان على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تفرقة بسبب العرق، أو نوع الجنس، أو اللغة أو الدين. ومنذ ذلك الوقت جمعت الأمم المتحدة القواعد الدولية المتصلة بالعنصرية والتمييز العنصري في ١٣ اتفاقية وإعلانا وبروتوكولا. وكرمز للتعاون الدولي في الكفاح ضد العنصرية الذي استغرق عقودا طويلة، نجحت الأمم المتحدة في القضاء على ممارسة الفصل العنصري وفي ضم جنوب افريقيا الى مجتمع الأمم.

١٩ - وأردف قائلا إن العالم يتهدده حاليا الخطر والدمار من جراء كثير من مظاهر التمييز العنصري. وفي عصر الاستعمار، كانت العنصرية والتمييز العنصري جزءا لا يتجزأ من النظريات التي تبرر السيطرة الأجنبية والاحتلال الخارجي. إلا أن هذه الممارسات ما لبثت أن اتخذت في عصرنا أشكالا جديدة. ولا يزال الملايين من البشر ضحايا للتمييز بسبب اللون، أو الطائفة أو الأصل العرقي. ففي البلقان جاء العدوان الصربي والإبادة الجماعية ضد شعب البوسنة والهرسك الأعزل، بمثابة إحياء للكراهية العنصرية والدينية. وقد ارتكبت في المنطقة جرائم ضد الإنسانية في انتهاك صارخ للإعلان الدولي لحقوق الإنسان وسواه من الصكوك الدولية. وقد جاءت استجابة المجتمع الدولي متأخرة وقاصرة ولم تؤد سلبيته سوى الى تشجيع المعتدين في حملتهم الارهابية والقمعية. ومن منظور السلم، يلزم العمل بإصرار على إدانة مرتكبي هذه

الجرائم ومعاقبتهم وفقا لقواعد القانون الدولي. وينبغي أن تكون مأساة هذه الحرب دافعا لكي يعمل المجتمع الدولي بعزم وإصرار دائمين على ردع وحوش العنصرية والتمييز العنصري لإنقاذ حياة الملايين من الإبادة والتمييز المنتظمين اللذين يمكن أن تنجم عنهما أضرار لا سبيل الى إصلاحها بالنسبة للسلم الدولي وللأمم المتحدة.

٢٠ - وأضاف قائلا إن تفشي ظاهرة كراهية الأجانب وعدم التسامح المتأصل فيها هما أسوأ شكلين للعنصرين والتمييز العنصري. وإزاء عدم مبالاة المجتمع الدولي، يتم في نواح عدة من العالم انتهاك حقوق المهاجرين، والعمال المهاجرين، واللاجئين والأقليات من منطلق نظرية التفوق العنصري. وقد زادت حالات التمييز ضد الأقليات المسلمة في عديد من البلدان، حيث أصبح المسلمون الهدف المفضل للجماعات العنصرية والفاشية التي تقتل الأبرياء في هجمات تدفع الى شنها الكراهية الدينية.

٢١ - وواصل كلامه قائلا إنه فيما يتعلق بتعايش الحضارات، لا سبيل الى بناء النظام الدولي الجديد على أساس الطوائف المنغلقة والأعراق. ويمثل الاتجاه نحو ربط الإسلام بالتطرف الأصولي وبالارهاب ظاهرة خطيرة يجب تجنبها بأي ثمن. فمفاهيم الارهاب والتطرف بعيدة كل البعد ولا يمكن تطبيقها من قريب أو بعيد على الدين الإسلامي وتعاليمه. وفي المؤتمر الإسلامي السابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في الدار البيضاء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، صدر قرار يطلب مكافحة المحاولات التي تبذل لطرح صورة مشوهة عن الإسلام والمسلمين تبريرا للعدوان على البلدان والشعوب المسلمة واحتلالها. وفي نفس الوقت، فإن ظاهرة نظام الطوائف المنغلقة، التي يمكن أن تكون من بقايا الفصل العنصري المتعدد الأبعاد ينبغي أيضا التصدي لها مباشرة لتخفيف معاناة الملايين من الأشخاص الذين يعيشون حياة من العبودية والتمييز، مقسمين الى مستويات عليا ومستويات دنيا ومعزولين ومستبعدين خارج الأطر السياسية والاقتصادية والثقافية في المجتمع.

٢٢ - وشدد على أنه ينبغي في سياق برنامج عمل العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، أن يخصص، في جميع البلدان المزيد من الموارد المالية والبشرية اللازمة لصالح القطاعات الاجتماعية والتعليمية بغية القضاء على جميع أسباب التوترات العرقية. وفي حالة باكستان، التي يمثل سكانها تنوعا عرقيا بفعل الموجات المتتالية من الهجرات، درجت حكومتها على أن تقدم دعما معنويا وسياسيا وماديا لجميع الشعوب التي تكافح ضد التمييز العنصري والفصل العنصري. وقد كانت باكستان من أولى الدول التي اقترحت إدراج مسألة الفصل العنصري في جدول أعمال الأمم المتحدة وأيدت بجميع الوسائل كفاح شعب جنوب افريقيا ضد العنصرية. وتعد باكستان في طليعة البلدان التي وقعت وصدقت على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وأعدت بالاشتراك مع نيجيريا مشروع الاتفاقية المتعلقة بقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها. ويواصل شعب باكستان العمل، على هدي من مفاهيم المساواة والأخوة التي نص عليهما الإسلام والواردة في دستورها نحو القضاء التام على جميع أشكال التمييز العنصري في العالم.

٢٣ - وخلص الى القول بأن باكستان ترى أن من الواجب التنويه بلجنة القضاء على التمييز العنصري. لذا فهي تحث جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية فيما يتعلق الأمر بالمدفوعات المتأخرة لمساعدة اللجنة على التغلب على الأزمة الحادة التي تعانيها ومن ثم تعزيز عملها في القضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠